

تقرير التدفّق النقدي في السعودية: السيولة شريان النمو ومدفوعات رقمية تسرّع الحركة

تقرير معمّق بالأرقام عن التدفّق النقدي في السعودية: المدفوعات الرقمية التي تُسرّع حركة النقد، والفرق بين الربح والنقد، ودورة التحويل النقدي، والسيولة المحتجزة في رأس المال العامل وأدوات تحريرها.

2026

يمكن للمنشأة أن تكون رابحة على الورق وتتعثّر في الواقع، لأن الربح رقم محاسبي أمّا التدفّق النقدي فهو المال الفعلي الذي يدفع الرواتب والموردين والضريبة في مواعيدها. هذا التقرير يقرأ بالأرقام مشهد السيولة في السعودية: كيف تُسرّع المدفوعات الرقمية حركة النقد، وكم من السيولة محتجزة في رأس المال العامل، وكيف تدير المنشأة تدفّقها النقدي بثقة.

54.7

مليار \$

رأس مال عامل محتجّز
يمكن تحريره

81.1

يوماً

متوسط فترة تحصيل
الذمم في المنطقة
(سيولة منتظرة)

14.6

مليار

عملية إلكترونية في
2025، أي نقد يتحرّك
أسرع

85%

من تعاملات التجزئة
إلكترونية في 2025
(تجاوز هدف رؤية 2030
مبكراً)

الربح ليس نقداً

أكثر سوء فهم شيوعاً في إدارة الأعمال هو الخلط بين الربح والنقد. الربح يُسجّل لحظة البيع، حتى لو لم يصل المبلغ بعد، بينما التدفّق النقدي هو المال الفعلي الداخل والخارج من الصندوق. منشأة تبيع بهامش ممتاز قد تعجز عن دفع الرواتب إذا بقيت مبيعاتها معلّقة في ذمم غير محصّلة. لهذا يُقال إن الربح رأي، أمّا النقد فحقيقة.

الربح ليس نقداً

التدفّق النقدي

المال الفعلي الداخل والخارج من الصندوق، وهو ما يدفع الرواتب والموردين

≠

الربح الدفترى

يُسجّل عند البيع، حتى لو لم يُحصّل المبلغ بعد

قاعدة محاسبية: منشأة رابحة على الورق قد تتعثّر إذا نفذ النقد. التدفّق النقدي هو مقياس البقاء.

والأداة التي تقيس صحة السيولة هي دورة التحويل النقدي (CCC): كم يوماً يبقى المال خارج الصندوق منذ شراء المخزون حتى تحصيل قيمة البيع. كلّما قصرت هذه الدورة، زادت السيولة المتاحة للتشغيل والنمو.

$$\text{CCC} = \text{DPO} - \text{DIO} + \text{DSO}$$

دورة التحويل النقدي = أيام سداد الموردين - أيام بقاء المخزون + أيام تحصيل الذمم

كلّما قصرت الدورة، زادت السيولة المتاحة للنمو والتشغيل. تعريف محاسبي قياسي.

المملكة تُسرّع حركة النقد رقمياً

أحد أقوى محرّكات التدفّق النقدي في السعودية هو التحوّل المتسارع نحو المدفوعات الرقمية. فبحسب البنك المركزي السعودي (ساما)، ارتفعت حصة المدفوعات الإلكترونية إلى 85% من إجمالي تعاملات التجزئة في 2025، صعوداً من 79% في 2024، بعد أن تجاوزت المملكة هدف رؤية 2030 البالغ 70% مبكراً في 2023.

المدفوعات الإلكترونية تُسرّع حركة النقد



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما) عبر أراب نيوز. تحقّق هدف رؤية 2030 (70%) مبكراً في 2023.

الأرقام المطلقة أوضح: بلغ عدد العمليات الإلكترونية نحو 14.6 مليار عملية في 2025 مقابل 12.6 مليار في 2024. كما عالجت منظومة المدفوعات الفورية «سريع» نحو 784 مليون عملية بنموّ يتجاوز 32%. ونظام «سداد» نحو 373 مليون عملية. كل عملية رقمية فورية تعني نقداً يصل أسرع ويُسجّل تلقائياً، وهو جوهر التدفّق النقدي الصحيّ.

14.6 مليار

عملية إلكترونية في 2025 (مقابل 12.6 مليار في 2024)، أي نقد يتحرك أسرع في الاقتصاد.

سداد: 373 مليون عملية

المدفوعات الفورية «سريع»: 784 مليون عملية (+32%)

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما) عبر أراب نيوز، 2025.

حين يتحوّل الدفع من نقد وشيكات إلى تحويلات فورية، تقصّر المسافة بين البيع ووصول المال. سرعة الدفع الرقمي هي في جوهرها تحسين مباشر للتدفق النقدي.

السيولة المحتجزة: فرصة لا عبء

رغم تسارع المدفوعات، يبقى جزء كبير من السيولة «محتجراً» في رأس المال العامل: ذمم لم تُحصّل، ومخزون لم يُبّع، وشروط سداد غير محسومة. قدّرت دراسة PwC لرأس المال العامل في الشرق الأوسط 2025 أن نحو 54.7 مليار دولار من السيولة محتجزة في شركات المنطقة المدرجة، مع متوسط فترة تحصيل بلغ 81.1 يوماً. هذه ليست خسارة، بل سيولة يمكن تحريرها بإدارة أفضل للتحصيل والمخزون والسداد.

54.7 مليار دولار

رأس مال عامل محتجَز في شركات المنطقة المدرجة، يمكن تحريره بإدارة أفضل للتحصيل والمخزون والسداد.

المصدر: دراسة رأس المال العامل في الشرق الأوسط، PwC 2025 (بيانات 2024). متوسط فترة التحصيل 81.1 يوماً.

أدوات السيولة في متناول المنشآت

إلى جانب الإدارة الداخلية، توسّعت أدوات تمويل السيولة في السعودية. فقد بلغ تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 420.7 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من 2025 بنمو 37% على أساس سنوي، ويُعدّ «التمويل بالفاتورة» مكوّنًا أبرز فيه لأنه يحوّل الذمم غير المحصّلة إلى سيولة فورية. ويدعم ذلك برنامج «كفالة» الذي يضمن حتى 80% من قيمة التمويل المؤهّل.

الرافعة	أثرها على التدفّق النقدي
تسريع التحصيل (فاتورة إلكترونية + تذكيرات)	يقصّر فترة بقاء المال خارج الصندوق
المدفوعات الرقمية والفورية	وصول أسرع للنقد وتسجيل تلقائي دقيق
إدارة المخزون	تقليل المخزون الراكد يحزّر سيولة مجمّدة
التفاوض على شروط السداد	مواعمة مواعيد الدفع للموردين مع دورة التحصيل
التمويل بالفاتورة و«كفالة»	سدّ فجوة السيولة مؤقتاً دون توقّف التشغيل

ويبقى الشرط الأول لكل ما سبق هو الرؤية: لا يمكن إدارة ما لا تراه. وهنا يأتي دور النظام المحاسبي. «قيود» نظام محاسبي سحابي عربي يعرض قائمة التدفّق النقدي وأرصدة العملاء والموردين وأعمار الذمم وتقاريرك المالية لحظياً ومتوافقاً مع الفاتورة الإلكترونية، فتدير سيولتك بقرار مبني على رقم، لا على تخمين.

التوقعات حتى 2030 والتوصيات

مع توسّع المدفوعات الرقمية الفورية وتعمّق رقمنة الأعمال، يُتوقّع أن تتسارع حركة النقد أكثر وتتقلّص الفجوة الزمنية للحصول تدريجياً. توصيات عملية:

- افصل متابعة النقد عن متابعة الربح، وراقب التدفّق النقدي ودورة التحويل النقدي شهرياً.
- اعتمد المدفوعات الرقمية والفوترة الإلكترونية لتسريع وصول النقد وتوثيقه آلياً.
- حرّر السيولة المجرّدة في الذمم والمخزون قبل اللجوء للتمويل.
- استخدم التمويل بالفاتورة و«كفالة» كحلّ مرحلي مدروس للسيولة، لا كبديل عن إدارة منضبطة.

التدفّق النقدي ليس بنداً في القائمة المالية فحسب، بل نبض المنشأة. ومن يديره برؤية واضحة وأدوات رقمية يحوّل السيولة من قيد على النمو إلى وقود له.

المصادر

- 1 البنك المركزي السعودي (ساما) عبر أراب نيوز – حصة المدفوعات الإلكترونية وحجم العمليات ومنظومتنا «سريع» و«سداد» (2025).
- 2 PwC – دراسة رأس المال العامل في الشرق الأوسط 2025 (بيانات 2024): متوسط فترة التحصيل والسيولة المحتجزة.
- 3 البنك المركزي السعودي (ساما) عبر أراب نيوز – حجم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى الربع الثاني 2025.
- 4 برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أدر تدفّقك النقدي مع قيود

نظام محاسبي سحابي عربي يعرض قائمة التدفّق النقدي وأرصدة العملاء وأعمار الذمم وتقاريرك المالية لحظياً، ومتوافق مع الفوترة الإلكترونية.

qoyod.com